

عبدالحميد ممدوح

مرشح لمنصب المدير العام
لمنظمة التجارة العالمية



التجارة الدولية سبيل للنمو والتنمية

– رؤية نحو المستقبل –



نُبذة عنه

لعب **عبد الحميد ممدوح** دورًا رئيسًا في الدبلوماسية والسياسة التجارية على مدى ثلاثين عامًا؛ وهو يؤمن، بلا ريب، في أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف (MTS) والأساس الذي يركز عليه هذا النظام.

وبفضل مشوار عمله كمفاوض ممثلًا عن مصر (منذ عام ١٩٨٥) وشغله منصب مسؤول كبير لدى منظمة التجارة العالمية (منذ عام ١٩٩٠)، يتمتع **عبد الحميد ممدوح** بمعرفة شمولية موثوقة وخبرة عميقة واسعة في مجال المفاوضات والسياسات التجارية. وفي أثناء جولة أوروغواي، كان يشغل منصب كبير مسؤولي الأمانة العامة على طاولة التفاوض على الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS) وصياغته، كما كان عضوًا في فريق الصياغة القانونية للاتفاق الشامل لمنظمة التجارة العالمية.

خمسة وثلاثين عامًا

من الخدمة العامة والقيادة الفكرية الحكيمة، وتعزيز التجارة الدولية دفعًا لعجلة النمو والتنمية الاقتصادية





عبد الحميد ممدوح يتسلم جائزة "إنجاز العمر" من لورا لين، رئيس تحالف صناعات الخدمات – ٢٠١٧

طوال مشوار خبرته المهنية، اكتسب عبدالحميد ممدوح خبرة واسعة في ضروب مختلفة؛ منها تقويم النظام التجاري المتعدد الأطراف في أثناء مرحلة التحول من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) إلى ما هو معروف بمنظمة التجارة العالمية (WTO) انطلاقاً من جولة أوروغواي وما أعقبها، حيث ساهم بما يلي:

– توجيه المفاوضات وتقديم المشورة فيما يتعلق بالشق الإجرائي والعملي، في إطار السعي لتحقيق الغرض العام المشترك للأعضاء المتمثل في تعزيز دور التجارة كمحرك للنمو والتنمية

– التفاوض على حلول لسد الفجوات في القضايا الشائكة والمواضيع الخلافية

– اقتراح حلول قانونية بشأن أشكال النتائج المتفاوض عليها وصياغة المعاهدات التي ساعدت على التوفيق بين المواقف التفاوضية

– تيسير التقارب من خلال تقديم المشورة الموثوقة والنزيهة إلى الأطراف المتفاوضة

بوصفه مديرًا خبيرًا لدى منظمة التجارة العالمية، فإن له باعًا طويلًا في تولي دفة القيادة وطرح الرؤى على أعضاء الأمانة العامة ضمانًا لتقديم أفضل الخدمة الممكنة للدول الأعضاء بالمنظمة، ومنها ما يلي

– تعزيز روح الفريق وتحفيز الموظفين أثناء أداء واجباتهم تجاه عضوية منظمة التجارة العالمية

– تقديم المشورة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية، سواء أكانوا من الدول المتقدمة أو النامية، فيما يتعلق بالتزاماتهم القانونية

– التواصل المتكرر على المستويات السياسية العليا في الحكومات، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن القضايا التفاوضية الرئيسة

– تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان النامية على المستويات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية

– تقديم المشورة للفرق المعنية بتسوية المنازعات فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات

– التواصل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن القضايا ذات الصلة بالقضايا التي تتقاطع فيها شواغلهم التنظيمية المحلية وضوابط الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)



عبد الحميد ممدوح ونائب المدير العام بي
يوضحان قضايا تجارية معقدة لأعضاء وفود منظمة التجارة العالمية

تاريخه

عمل كمسؤول دولي كبير في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ومنظمة التجارة العالمية لمدة ٢٧ عام، منها ١٦ عام شغل فيها منصب مدير التجارة في الخدمات والاستثمار. وبعد تركه العمل لدى منظمة التجارة العالمية في أكتوبر من عام ٢٠١٧، واصل العمل في قضايا التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية، إذ يشغل حالياً منصب مستشار أول لدى شركة King & Spalding LLP، فضلاً عن أنه أستاذ زائر في جامعة كوين ماري لندن

الدبلوماسية التجارية

التحق بالسلك التجاري المصري

1976

المفاوضات

مفاوض ممثلاً لمصر في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) في جولة أوروغواي

1985

الخبرة القانونية

التحق بأمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) بوصفه مستشاراً قانونياً

1990

التفاوض على المعاهدات وصياغتها

كبير مسؤولي الأمانة العامة في صياغة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (GATS)

1991

الدور القيادي

مدير التجارة في الخدمات والاستثمار

2001

القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية

كبير المستشارين القانونيين لدى شركة King & Spalding وأستاذ زائر في جامعة كوين ماري لندن

2018

العلاقات الناجحة

لا تعتمد على الحد الذي نتفق عليه فحسب، بل إنها
تعتمد في الأغلب على الكيفية التي نتعاطى
بها مع خلافاتنا...

– عبدالحميد ممدوح –



رؤيته

التجارة كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية العالمية في البلدان النامية.

إن استقرار الظروف التجارية وإمكانية التنبؤ بها تُمثل أمورًا ضرورية للتوسع في التبادل التجاري بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء جميعهم، ومنظمة التجارة العالمية هي الضامن لمثل هذه الظروف.

نظرة متعمقة

في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، احتفلت منظمة التجارة العالمية بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين على تاريخ تأسيسها، تغير مشهد التجارة الدولية تغييرًا هائلًا طيلة هذا الربع قرن من الزمان، غير أنه وفي الوقت نفسه، حُرِمَ نظام منظمة التجارة العالمية (WTO) من حصاد ثمار هذا التحديث المتكافئ.

فمع التوزيع التفصيلي للوظيفة التفاوضية (التشريعية) للمنظمة، لم يسمح ذلك بإجراء التحديثات المطلوبة لكتاب القواعد المنظمة للتبادل التجاري. ومن ثم، فإن منظمة التجارة العالمية تواجه حاليًا تحديات غير مسبوقه، فضلًا عن مهامها الأساسية، والتي منها التفاوض، وتسوية المنازعات ورصدها، تعاني من تساؤل في مدى فعاليتها وأهميتها. وهذا من شأنه إلحاق الضرر بالدول أعضاء المنظمة كافة، إلى جانب التبعات السلبية تحديداً على الاقتصادات النامية الأصغر حجمًا والتي تعتمد على أمن قواعد التجارة العالمية.



بعثة جارية للتوجيه والمساعدة

ثمة ثلاث ظواهر شاملة تتقاطع فيما بينها تعوق المنظمة عن الاضطلاع بوظائفها، ألا وهي:

العجز في القيادة، والتعقيد
المتزايد للسياسة التجارية
والقضايا التفاوضية، وتلاشي
رؤية المقصد المشترك من
النظام.

وتمخضت هذه الظواهر الثلاثة، مع مرور الوقت، عن حدوث خلل مزمن وشائك في الوظائف الحيوية للمنظمة. فكما هو الحال في أي نظام قانوني، فلا بد من إيجاد توازن بين الوظائف "التشريعية" والوظائف "القضائية". الأمر الذي يعني، بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، إيجاد توازن بين ذراعيها: تسوية المنازعات والوظائف التفاوضية؛ حيث كانت الأولى مدفوعة بأتمتة مدمجة واكتسبت قدرًا كبيرًا من القوة (حتى وقت قريب) فيما عانت الأخيرة من الافتقار إلى الدافع والإرادة السياسية، الأمر الذي انتهى إلى عدم فعاليتها وأن يكون كتاب القواعد المنظمة للتبادل التجاري عفا عليه الزمن؛ إذ لم يعد مناسبًا في الوقت الحالي.

جديرٌ بالذكر أن وظيفة تيسير تنفيذ وإدارة اتفاق منظمة التجارة العالمية عانت من إهمال شديد. وأدى غياب الوظيفة التداولية، التي لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام مقارنة بالوظائف الأخرى في المنظمة، إلى تعميق هوة الاختلافات والعراقيل، وتلاشي الوعي بالقضايا الجديدة (لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتزايدة التعقيد الناشئة عن نموذج الأعمال التجارية القائم على التكنولوجيا والاتجاهات التنظيمية الحديثة)، وعدم القدرة على توضيح مدى امثال الدول الأعضاء لالتزاماتهم، مما جعل تسوية المنازعات تمثل الخيار الوحيد الأوحده لذلك.

المسار المستقبلي

في حين أن هناك اتفاقًا موسعًا على ضرورة إصلاح منظمة التجارة العالمية وثمة حاجة ماسة لتوسيع نطاقها ليشمل جميع الوظائف الحيوية، بيد أن هناك قدر أقل من الاتفاق على الخطوات الدقيقة التي ينبغي اتخاذها. فهناك حاجة ملحة إلى تشخيص ثاقب لتحويل أوجه القصور إلى تجارب تعليمية وخطوات إرشادية للمسار المستقبلي.

لابد من إجراء محادثات بشأن إصلاح منظمة التجارة العالمية على خلفية الهدف الأساسي الذي يرمي إليه النظام وأساسيات إنشائه وما يهدف إلى تحقيقه؛ إذ لم تكن منظمة التجارة العالمية هدفًا في حد ذاته، بل تم تأسيسها لتكون أداة للتعاون الدولي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية من خلال قواعد تهيئ فرصًا تجارية منصفة وتضمن استقرار العلاقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها وشموليبتها.

وعلى هذا النحو، فإن محور محادثات الإصلاح لا ينبغي أن يقتصر على حماية منظمة التجارة العالمية كما هي اليوم، بل لابد وأن يكون في الأساس الحرص على أن تخدم الغرض الذي أنشأت خصيصًا من أجله، على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة وما بعدها، ألا وهو خدمة مصالح أعضائها. فمع ضمان الحفاظ على المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية والغرض منها، فإن محادثات الإصلاح لا ينبغي أن تنحصر في مسار "مستقبل منظمة التجارة العالمية" بل تدور في فلك "منظمة التجارة العالمية في المستقبل"؛ أي المستقبل الذي سيواجه المنظمة وتتعاطى معه.

وعلى هذا النحو، يجب أن تمضي جهود الإصلاح قدمًا مع التركيز الشديد على النهوض بتطلعات البلدان النامية والأقل نموًا، دون أن يتخلف أي منهما عن الركب.

وفي ذلك، تتمثل المهمة الأكثر إلحاحًا في تجديد قدرة الدول الأعضاء على الاجتماع سويًا على نفس الطاولة والمشاركة في مناقشات مثمرة حول القضايا الصعبة ذات الصلة بوظائف المنظمة؛ إذ يتعين على الدول الأعضاء أن يستهلوا الحديث والنقاش مع بعضهم البعض، وليس عن بعضهم البعض. فبدون هذه الخطوة الأولى الضرورية، سيكون من الصعب للغاية أن نمضي في تقويم الوظائف الحيوية المتمثلة في تسوية المنازعات أو المفاوضات أو الوظيفة التداولية أو مهام الإدارات العادية لضمان شفافية التدابير التجارية التي تعتمدها الدول الأعضاء والامتنال لمتطلبات الإخطار في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

وقد تتمثل البداية الطيبة في إعادة طرح القضايا التي تناقش الهدف المشترك الذي أنشئ من أجله النظام وإتاحة عملية جيدة التنظيم تتسم بالشفافية والشمولية، في إطار أجندة واضحة تصوغ هذه القضايا وتضع أولوياتها.

إن السعي لتحقيق مصالح الدول الأعضاء الأقل نفوذًا داخل مجتمع التجارة الدولية يتطلب مشاركتهم الفعّالة في المفاوضات من أجل ضمان نتائج مجدية تخدم احتياجاتهم التنموية، الأمر الذي يعتمد على مواقف واضحة وجليّة تستند إلى معلومات سليمة. ومن ثم، فكان لزامًا على منظمة التجارة العالمية أن تحشد جميع الموارد اللازمة لضمان توفير الدعم الفني وبناء القدرات اللازمة للدول الأعضاء. وينبغي أن تكون نتائج المفاوضات غير مقتصرة فحسب على الاتساق مع الاحتياجات التجارية والانمائية والمالية للبلدان النامية والأقل نموًا، بل تساعد أيضًا على تحفيز جهودها الإصلاحية المحلية.

والشيء بالشيء يُذكر، لم تقاس بعد العواقب المأساوية لجائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي على نحو كامل. فالفوارق الاقتصادية بين الدول محفوفة بمخاطر الزيادة، مع مواجهة الدول لهذه الأزمة بمستويات متفاوتة من الجاهزية والاستعداد والمقدرة. ومن ثم، كان لإعطاء الأولوية وتوفير محفل لوضع تدابير تجارية خاصة، فضلًا عن تعزيز الإرادة، حسنة النية، اللازمة للتعاون الدولي، دورًا محوريًا يتعين على منظمة التجارة العالمية أن تطلع به في سبيلها نحو التعافي.

وباعتبارها أداة أساسية للتجارة الدولية، فقد أضحت لزامًا على المنظمة أن تضمن حفاظها على قنوات تواصل مفتوحة مع مجتمع الأعمال في كل الأوقات، مع الوعي بأحدث التطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي واحتياجاته الأكثر إلحاحًا وقضاياها الناشئة، على ألا يقتصر ذلك على النطاق الكائن داخل دائرتها الدبلوماسية والسياسية المعتادة، وإنما يشمل ذلك نهجًا تصاعديًا شموليًا، من خلال تعزيز علاقاتها وتنميتها مع جميع الجهات الفاعلة على الساحة التجارية العالمية، بما في ذلك المشاريع الصغيرة في البلدان النامية والأقل نموًا.

ومُجمل القول، فإن مستقبل منظمة التجارة العالمية يرسمه أعضاؤها ويقررون مساره. فلا يمكن أن يتقرر إلا بهم، ودور المدير العام، في ذلك، هو دائمًا دور الوسيط الأمين والمُيسر الذي يعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز التقارب نحو تحقيق نتائج إيجابية ومقبولة للجميع. لذلك كان من الواجب على المدير العام، في سبيل معالجة قضايا الإصلاح الكثيرة والمعقدة، التحلي بمعرفة فنية عميقة وخبرة واسعة مقترنة بالحكم السياسي الرشيد والرؤية السديدة اضطلاعًا بهذا الدور الأساسي، الغاية في الحساسية.

تدين أمانة منظمة التجارة العالمية لأعضائها
بحشد أفضل الخبرات العالمية ليكونوا تحت
تصرفها في ظل دعم من إدارة عليا توازن بين
الجنسين على نحو أفضل.

– عبدالحميد ممدوح –



كفى حديثاً عن مستقبل منظمة التجارة العالمية فقد حان الوقت ليدور الحديث حول المنظمة في المستقبل

الموقع الرسمي
hamid-mamdouh.com

استفسارات وسائل الإعلام
sherif@havox.ch